

سند احد المصنفين في ذلك الحديث بعينه وقال السيوطي في التذييب وهذا كان يوجد  
 قد يما وما الا ان فلا يوجد في حديث بعينه بل يوجد مطلق الحد وفان بيني وبين النبي  
 صلى الله عليه وسلم عشرة انفس في ثلثة احاديث وقد وقع للنسائي حديث بيته صلى الله عليه  
 وسلم وبين النسائي عشرة انفس انتهى وفيه اى في العلو النسبي ايضا المصاحفة وهي الاستواء مع  
 تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشهور اوله والمور هنا ايضا من المصاحف في ما كان يمكن التحق  
 في عصره قال العراقي المصاحفة تان بعلو الطريق احد الكتب الستة عن المساواة بين وجهه يكون  
 الراوي كما نرى في الحديث من البخاري او مسلم مثلا انتهى وسميت مصاحفة لان العادة جرت  
 في الغالب بالمصاحفة بين من تلاها وتثنية الصيغ يعني اى بين الراويين الذين تلاها وتجرى  
 هذه الصورة التي ساوتها فيها الميزان النسائي كما ان القيد النسائي فكانها فحماة شتران العرابة  
 تبع الالب المصاحفة ذكر للعلو اسما ما خمسة وذلك لانه اما علوسا فمقبلة الوسائط و  
 علوصفة فالاول اما حقيقي وبالنسبة الى امام او كتاب من الكتب وقد اقصم المصنف هنا  
 على ذكره والتاى وهو علوصفة اما بقدم ووقاف الراوي عن شيخه على وقافه ولو آخر  
 عن ذلك الشيخ واما بقدم سماع فمن تقدم سماعه من شيخه كان اعلى من سماع من ذلك  
 الشيخ نفسه بعك ولما كان هذا ان العلو يستلزم شئ منهم ما رجحان الحديث  
 لذاته لان المتقدم سماعا او وفاة قد يكون سماعه قبل ان يبلغ شئ من درجة الاتقان العظيم  
 ويكون سماع المتأخر بعد بلوغه اياها وان كقبض الرجحان فيما اذا علم ان المتأخر سمع بعد  
 احتلاط المتقدم قبله من كرها المصنف هنا في بحث العلو والتقى عن ذكر تقدم السماع بما ذكره

سابقا

سابقا في المختلط حيث قال ويعرف ذلك باعتبار الاخذ بين غيره واما تقدم الوراثة فمفيد كره  
 عن قريب وثيقا بل العلو باقسامة المذكورة يعني بها العلو المطلق واصناف العلو النسبي للنزول  
 فيكون كل قسم من اقسام العلو يقابل قسم من اقسام النزول لا فيهما امران اصنافا فيقول  
 سند على آخره يستلزم نزول ذلك الاخر عنه وهذا هو النقيض الا <sup>عليه</sup> كما يحكيه وان الصلاح  
 العراقي قال العراقي في شرح الفيتا واما اقسام النزول كما قال ابن الصلاح ففي خمسة ايضا فان كل  
 قسم من اقسام العلو صدق قسم من اقسام النزول كما قال ابن الصلاح وقال الحاكم في علم الحديث  
 لعاقلا يقول النزول صدق العلو فمن عرف العلو فقد عرف صدق وليس كذلك وان  
 للنزول مراتب لا يعرفها الا اهل الصفة قال ابن الصلاح هذا ليس نفي لكون النزول عند  
 العلو الوجه الذي ذكرته بل نفي لكونه يعرف بمعرفة العلو قال وذلك اى نفي للعلو في يلق  
 بما ذكره هو في معرفة العلو فانه قصر في بيان تفصيله وليس كذلك ما ذكرناه فانه  
 مفصل تفصيلا فمنها مراتب النزول انتهى كلام العراقي خلاف لمن زعم ان العلو قد يقع في اربع  
 للنزول الفاهران الخارجين ان قائل هذا الكلام اراد بان نفس العلو قد يقع غير مضاف الى نزول  
 فلا يكون معا بل نزولا فراه في العالمنا اسسه ولان الظاهر المراد بيان كون سند الراوي  
 عاليا مساويا لسند احد المصنفين او نازلا عنه بدرجته قد لا يكون بسبب ذلك كون ذلك  
 السند الذي هو لاحد المصنفين نازلا بالنسبة الى ما يقتضيه عصر بل يكون بسبب آخر لكون  
 رجال سند الراوي من المعمرين وشارف ذلك الى انه قد يكون بسببه ونا عا لحتى لو كان  
 ذلك السند نازلا نحو جعل بهذا السند هذا العلو في المساواة والمصاحفة في المثال المتقدم